

أهمية سياسة البحث العلمي ضمن استراتيجية الجامعة اللبنانية العميد د. حبيب القزي



الجامعة اللبنانية بحسب المادة الأولى من قانون إنشائها هي مؤسسة عامة تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي في مختلف فروع ودرجاته، ويكون فيها مراكز للأبحاث العلمية والأدبية العالية، متوخية في كل ذلك تأصيل القيم الانسانية في نفوس المواطنين.

إذاً كان لإنشاء المراكز البحثية أولوية بالنسبة للسياسة الرسمية للدولة اللبنانية، ومرد ذلك أن البحث العلمي هو من اهم الادوات لتحقيق التنمية في عالمنا المعاصر، فهو يساعد عبر تراكم المعرفة ودراسة المشكلات التي تواجه المجتمع على ايجاد الحلول العلمية لها وذلك في مختلف ميادين الحياة. فالجامعة جزء فاعل ومتفاعل من المجتمع، وجدت للارتقاء به ولخلق الصلة بينها وبين كل مكونات المجتمع عبر أجواء التفاعل المتبادل بينهما وهذا هو مقصد المشتري من تأصيل القيم الانسانية في نفوس المواطنين.

ولهذا منذ نشأتها كان للبحث العلمي عناية خاصة، حيث صدر القرار رقم 126 تاريخ 1975/3/15 (نظام الأبحاث في الجامعة اللبنانية)، كما تضمنت مراسيم إنشاء الكليات وجوب إنشاء مراكز علمية تابعة لهذه الكليات مع منحها صلاحية تنفيذ الأبحاث وتسهيل الحصول على مصادر التمويل اللازمة في حال لم تتوفر في الجامعة اللبنانية الاعتمادات اللازمة.

وفي العام 2007 أنشئت المعاهد العليا للدكتوراه بموجب المرسوم النافذ حكماً رقم 74 تاريخ 2007/2/22 والمعدل بالمرسوم رقم 10128 تاريخ 2013/3/22 وقد تضمنت أنظمتها الداخلية أن غايتها الإسهام في تكوين ثقافة وممارسات علمية ترتكز إلى الابتكار والتطوير

وضمن الجودة والإسهام في تكوين الخبرات البحثية في المجالات العلمية والتقنية المتقدمة وتطوير الكفاءات في إدارة البحث العلمي لتلبية احتياجات مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الرسمية والخاصة وقطاعات الإنتاج والخدمات في المجتمع اللبناني، والغاية الأهم هي الربط بين التعليم والبحث العلمي وإشراك الطلاب في النشاطات البحثية وتنظيم المؤتمرات والورش والدورات العلمية.

ومن هنا تكمن أهمية البحث العلمي في كونه من أهم الأدوات للحفاظ على مقدرة المجتمع التنافسية في عالم يتحرك ويتطور بسرعة فائقة، كما يعدّ من أهم وسائل التطوير المهني على مستوى الهيئة التعليمية الجامعية مما يساهم في تحسين التعليم والاستمرار في تقدّمه وضمن جودته. إذ إن قيام الاستاذ بنشاط بحثي في إطار جامعي يساهم في تطوير معارفه وقدراته العلمية والتعليمية من خلال انفتاحه الدائم على المستجدات والتطورات العلمية. مما ينعكس تأثيراً إيجابياً على أدائه التعليمي وينتج عنه تحسناً في وسائل التعليم ومحتويات المقررات ومستوى الرسائل والأطروحات.

وضمن هذا التوجه كان للبحث العلمي في كلية الحقوق والعلوم السياسية من ضمن الخطط الاستراتيجية لهذه الكلية من خلال المراكز البحثية المتخصصة، وهم مركز المعلوماتية القانونية والمركز اللبناني للدراسات ومركز التعاون الأكاديمي، ومكتب التدريب على الوساطة والتحكيم بالإضافة إلى الاتفاقيات التشاركية مع مؤسسات ومنظمات وجامعات دولية أو إقليمية.

ولا تزال هذه الجامعة ولا سيما كلية الحقوق تضع ضمن أولوياتها دفع مسيرة البحث العلمي للوصول إلى نتائج علمية عالية الجودة تتماشى مع سوق العمل وربط محاور ومواضيع البحث العلمي بحاجات مؤسسات المجتمع.

وإن العمل الدؤوب على توطيد البحث العلمي بحيث تشارك في الانتاج البحثي النوعي المستقل، بالتزامن مع الانفتاح على الخارج بما فيه من علوم ومعارف وتكنولوجيا عصرية متقدمة هو الاستراتيجية الجديدة للجامعة اللبنانية.